المحاضرة الرابعة: وسائل وأهداف السياسة الإستعمارية في الجانب الثقافي

تعددت الوسائل التي اتبعتها فرنسا في إطار السياسة الإستعمارية والتي مست الجانب التعليمي من خلال تطبيق عدة استراتيجيات لتعميم سياستها التعليمية وبهدف تحقيق أهدافها ويمكن الإشارة إليها من خلال الوسائل التالية:

أولا- طمس المعالم الحضارية وفرنسة المحيط:

هدفت فرنسا من خلال سياستها التعليمية محاولة القضاء على الشخصية الجزائرية وهويتها الوطنية، وذلك بإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية وجعل الفرنسية هي اللغة الرسمية ولغة التخاطب، ومحاربة مظاهر التدين بتحويل المساجد والمؤسسات الدينية إلى كنائس ومستشفيات، والإستيلاء على الأوقاف ووضعها تحت تصرف أملاك الدولة[1].

وضمن سياسة طمس المعالم الوطنية والقيم الوطنية انتهجت الإدارة الاستعمارية تغييرات مسّت أسماء الشوارع بإعطائها أسماء رومانية وفرنسية مثل شارع شارل الخامس، شارع دوكين،وتحويل معالم المدن مثل مدينة الجزائر التي تعرضت لتهديم المنازل والأسواق القديمة وتحويل المنازل والفيلات إلى أماكن عمومية وثكنات للجيش، والبحث عن الآثار الرومانية باعتقادهم أنّ المدينة الجديدة قائمة على أنقاض المدينة القائمة، واتجهت معالم مدينة الجزائر نحو الطابع الغربي وتراجع طابعها الشرقي إضافة إلى التحكم في السجل المدني الذي أنشئ سنة 1882 والذي تضمن ألقابا جديدة أطلقت على الجزائريين، وتزوير تاريخ الجزائر في محاولة لإبراز عظمة فرنسا، بإتلاف العديد من الوثائق والسجلات والإستيلاء على المخطوطات، وتأسيس لجنة علمية مختصة في شؤون المستعمرات والبحث عن الآثار المسيحية في البنايات الإسلامية[2].

كما اتبعت فرنسا سياسة التجهيل ومواجهة الروح والفكر والشعور الوطني، والتدخل في الشؤون الإسلامية بتحديد الأعياد الدينية والإشراف على تنظيم شؤون الحج والتشديد على الأئمة والمفتين، وفرض رقابة على تنقلاتهم ونشاطهم، وفي إطار التعرف على خصوصيات الثقافة الجزائرية قامت الإدارة العسكرية الممثلة في المكاتب العربية والإدارة المدينة بالتعرّف على مكونات الشخصية الجزائرية بأبعادها العربية الإسلامية، وهو ما اهتم به الإستشراق الفرنسي عن طريق جمع

---

[1].حمدان خوجة، المصدر السابق،ص 256.

[2].سعد الله، الحركة الوطنية ، ج1 ،ص71، 94.

النصوص والوثائق والعرائض وترجمتها والعمل في إطار الجمعيات العلمية وتنظيم أبحاث ضمن مشاريع لاكتشاف الجزائر، ومن هذه الأعمال مشروع اكتشاف الجزائر العلمي ومشروع الإحتفال المئوي بالإحتلال، وتعيين لجنة الترجمة والتحقيق من أجل التعرف على خصوصيات المجتمع الجزائري ودراسة لغاته ولهجاته وعاداته وتقاليده وممارسته الدينية من عقيدة وتصوف إضافة إلى الأنساب القبلية وتركيبة السكان[3].

ثانيا - سياسة التنصير ومحاربة الإسلام:

ارتبط الإحتلال الفرنسي بالتعصب الديني فاعتبر الفرنسيون سقوط مدينة الجزائر انتصارا بتراجع الدين الإسلامي وعودة المسيحية، وفي هذا الجانب قامت الإدارة الإستعمارية باحتفالات دينية وعلق الفرنسيون الصليب على مآذن المساجد، وباشروا الحفر عن الآثار المسيحية تحت المسجد الأعظم على اعتبار أنّه مبني على هيكل ديني أو كنسية مسيحية قديمة ترجع إلى الرومان، كما عمل الإستعمار على نشر المسيحية عن طريق التعليم، وتدعم النشاط التنصيري بتأسيس أسقفية الجزائر سنة 1838 ومباركتها من طرف الفاتيكان للإشراف على العملية التنصيرية وتولّى إدراتها الأسقف **دوبوش**، واهتمت بالعمل التنصيري إلى جانب التعليم كأحد الوسائل التعريفية بالمسيحية، واقترن بها مشروع الإحتلال، وهو ما يعكس الروح الصليبية التي كانت تميّز المشروع الإستعماري لغزو الجزائر على اعتبار أنه يمثل رسالة مقدسة واستمرارا للحروب الصليبية.

ومن بين الوسائل التي استخدمها المبشرون للوصول إلى أهدافهم النصرانية العمل على تعليم الأطفال في المدارس التعليمية الإستعمارية مع الرعاية الإجتماعية التي تخص الفقراء إضافة إلى الإهتمام بتكوين المعلمين للتعليم التبشيري وكل هذا بهدف محاربة الدين الإسلامي وإحلال مكانه المسيحية وتقريبها من قلوب المتعلمين، هذا المشروع القائم على الغزو الفكري هو ما تؤكده النصوص التي كتبها الفرنسيون في إطار استعدادهم للحملة العسكرية، كما تعكس الروح الصليبية والهدف الديني الرامي إلى غزو الجزائر والتعبير عن التعصب الديني والبحث عن البقايا المسيحية منذ عهد الرومان وتحويل المساجد إلى كنائس

[3].سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص 42-77.

وإقامة القداسات مثل جامع القائد علي الذي أعطي للجمعية التبشيرية المعروفة باسم (أخوات القديس يوسف)[4].

ويبرز الإهتمام الإستعماري التعليمي والديني في نشاط المدارس التعليمية الفرنسية التي أشرف عليها رجال الدين أمثال الكادينال لافيجري 1825-1871 الذي اتبع سياسة التوغل داخل المجتمع الجزائري باتباع وسائل ترغيبية لاستقطاب المسلمين للمسيحية بشكل جماعي ومن سار معه من المبشرين في مناطق مختلفة من الوطن مثل جرجرة الأوراس وداي ميزاب، وتحت إشراف جمعيات اهتمت بتدريس التعليم التبشيري للأهالي مثل جمعية الآباء اليسوعيون، والآباء البيض مبشرو مليدماي البروتستانتية، والجمعية الدينية للقديس أوغسطين سنة1844، ومن المدارس التبشيرية التي تم تأسيسها مدرسة **"سان لويس "** سنة1846 من طرف الأب بوغارد، ونشطت هذه الهيئات في مجال التعليمي الأهلي ففي منطقة القبائل بلغ بها عدد المدارس21 مدرسة في حدود سنة1901، وقد استخدم المنصّرون وسائل إغرائية للأطفال مثل توزيع الحلوى وتقديم النقود مع تعريفهم بمفاهيم الدين المسيحي، ونشر تعاليم الإنجيل بينهم متبعين سياسة اللين في التقرّب من المتعلمين والمعاملة المناسبة معهم وتهيئتهم لتقبل الفكر المسيحي[5].

كما اهتم التعليم المسيحي بتلقين الأطفال الجزائريين بعض العلوم النظرية إلى جانب اللغة الفرنسية، وتوظيف نصوص من الإنجيل في دروس تقدم للتلاميذ وتدريس مادة الديانة المسيحية ضمن المشترك بين الديانة الإسلامية والمسيحية، وإحياء كتابات القديس أوغسطين، والقديس سبريان،واختراع الحروف التي تكتب بها القواميس لبيان المعاني ودراسة آثار الكنائس القديمة بإفريقيا في إطار تنصير الدول الإفريقية[6].

هذه السياسة التبشيرية مثلت جزاءا هاما من الغزو الفكري الذي كانت تسعى إليه الإدارة الإستعمارية بالإستناد إلى وسائل متنوعة منها التعليم، غير أنّ هذه السياسة واجهت مقاومة من طرف الدعاة والعلماء الجزائريين للتصدي لها بكل الوسائل.

ثالثا- سياسة الإدماج وتدعيم النخبة المفرنسة:

---

[4].سعد الله، الحركة الوطنية،ج،ص 232.

[5].محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830- 1904، دراسة تحليلية، دار حلب،الجزائر، 2009 ،ص ص80-81.

[6].خديجة بقطاش،الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830-1871، دار دحلب للنشر، بيروت، ص 60

ارتبطت السياسة التعليمية الفرنسية بالفرنسة والتنصير والإدماج، والتي تهدف إلى تحقيق المساواة والتماثل الكامل في جميع الميادين بين الجزائريين والفرنسيين، لكن فرنسا طبقته على الأرض دون الإنسان فالأرض الجزائرية فرنسية أما الإنسان الجزائري يجب إجلاؤه من أرضه أو استعباده، وفي إطار هذه السياسة توجهت اهتمامات التعليم الإستعماري إلى المشروع الإدماجي، بهدف جعل الجزائريين يقبلون الحضارة الأوروبية، ويكون ذلك منطلقا للقضاء على الوجود العربي بعد دمجه ضمن الكيان الأوروبي وضرب الوطنية والديانة الجزائرية[7].

ومن خلال المدرسة التعليمية تكوين أشخاص مجنسين ومغتربين ثقافيا وإداريا يحملون مشروع الإدارة الإستعمارية وتسهل عملية تنفيذ المخططات الإستعمارية، وحاولت فرنسا تطبيق مختلف القوانين الخاصة بالإدارة والتمثيل السياسي والقضائي، وظهرت المشاريع في عهد الإمبرطورية الثانية من طرف بعض الشخصيات التي حملت معها تجارب حضارية ومذهبية من أمثال الدكتور وارنييه، واسماعيل عربان(أوربان)المترجم العسكري الفرنسي الذي اعتنق الإسلام والمبادئ السانسمونية، وحمل مشروع الإمبرطورية العربية، وطرح مشروع إدماج الجزائريين سنة 1891 من طرف لجنة التحقيق تحت رئاسة جول فيري لما رأى فئة من النخبة الجزائرية تطالب بالمساواة مع الفرنسيين في حقوق المواطنة والمعروفة بالنخبة الإندماجية، والتي مثلتها شخصيات أمثال أحمد بريهمات والطيب مرسلي وإسماعيل حامد في أواخر القرن التاسع عشر، وتوسعت الدائرة في إطار الحركة الوطنية التي مثلها التيار الإدماجي في بدايات القرن العشرين تحت قيادة فرحات عباس وابن جلول، ومن المشاريع الإدماجية التي تنص على منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين نذكر مشروع كليمنصو الإصلاحي في 04 فبراير 1919 الذي تضمن تسهيل إجراءات الحصول على الجنسية بشروط، ومشروع بلوم فيوليت 1936 الذي نص على مقترح دمج النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي مع حفاظ أصحابها على أحوالهم الشخصية إلاّ أنّ هذا المشروع لم يكتب له النجاح مما أدى إلى خيبة أمل لدى الإندماجيين من أمثال

[7].حلوش، المرجع السابق، ص ص75-80.

فرحات عباس وابن جلول، كما وقفت جمعية العلماء ضد هذا المشروع وتداعياته على الحركة الوطنية من خلال الفتاوى التي تعتبر المتجنس كافر ومرتدّ عن دينه[8].

غير أنّ هذه الإجراءات الإدماجية التي كانت تستهدف النخبة من خلال السياسة التعليمية والقبول بالثقافة الفرنسية والتجنيس واجهت معارضة التيارات الوطنية والشعب الجزائري، إضافة إلى فئة المعمرين التي كانت ترى بأنّ هذا المشروع يضعها على قدم المساواة مع الأهالي في الحقوق ويؤثر على مستقبلها في الجزائر.

[8] .سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص 375.